

## الطقس الحار يضاعف مستوى الغضب والعنف لدى الإنسان

أدنبرة - قالت هاربيت إنجل، الباحثة في علم نفس المناخ بجامعة جلاسكو كالدونيان في اسكتلندا، إنه بصرف النظر عن الحزن والشعور بالذنب اللذين قد تشعرون بهما حيال الأسباب البشرية وراء موجات الطقس الحار المتكررة بشكل متزايد، يمكن لموجات الحر أيضا أن تضر بصحتنا العقلية بطرق خفية ولكنها شديدة بشكل مدهش.

وأضافت أن الطقس الحار يمكن أن يتسبب في الشعور بالغضب، مستندة في كلامها إلى دراسات تاريخية تعود إلى أوائل القرن التاسع عشر، والتي خلصت إلى أن المناطق الحارة في العالم لديها معدلات جرائم تفوق معدلات الجرائم في البلدان الباردة.

وأوضحت أن السلوك العنيف يكون أعلى خلال الأيام والأشهر والفصول والسنوات الأكثر حرارة، مشيرة إلى أن هذا الارتباط بين الحرارة والعنفية يستمر حتى عند التحكم في العوامل الأخرى التي تؤثر على معدلات جرائم العنف، مثل الفقر والبطالة.

وأوضحت قائلة "إذا بحثت على غوغل عن أعمال الشغب العنيفة، فستظهر قائمة بأعنف عشرة أعمال شغب في تاريخ الولايات المتحدة حدثت بين شهري مايو وسبتمبر في المدن التي كانت درجة الحرارة فيها مرتفعة".

وأشارت هاربيت إلى أن دراسة بريطانية وجدت أن كل زيادة في درجة الحرارة عن 18 درجة مئوية، تزيد من حالات الانتحار بنسبة 5 بالمائة، مشيرة إلى أنه في المملكة المتحدة مثلا ازدادت نسبة الانتحار بمقدار 46 بالمائة خلال موجة الحر في عام 1995، كما لوحظت تناحج مماثلة في أجزاء أخرى من العالم.

وقالت إنه بينما يلزم إجراء المزيد من الأبحاث حول التأثير النفسي للحرارة، فإننا نعلم أن ارتفاع درجات الحرارة يزيد من مستويات هرمون الكورتيزول الذي يتسبب بالسلوك العدواني والعنف.

وأكدت أن الأشخاص الأكثر فقرا وتهميشا هم الأكثر تعرضا للأضرار التي تسببها الظواهر الجوية المرتبطة بالمناخ وموجات الحر ليست استثناء، لافتة إلى أن دول مثل الهند وباكستان عانت بالفعل من خسائر فادحة في الأرواح وسبل العيش بسبب موجات حرارة تزيد عن 45 درجة، والصدمات العاطفية التي أعقبت ذلك.

وتوصلت دراسة سابقة أجراها علماء من جامعة فريجي في أمستردام، إلى أن ارتفاع درجات الحرارة مع نقص التنوع الموسمي الحالي، يؤدي إلى اتباع الناس أنماط حياتية أسرع، الأمر الذي يسهم في المزيد من العنف والعدوان.

وحذر الباحثون من تدهور الأمر أكثر مع تزايد الاحتباس الحراري، وارتفاع درجات الحرارة بصورة كبيرة.



تهديد للصحة العقلية

### موضة

## الفستان الدانتيل يزهو بالأخضر

وأوضحت مجلة "إن ستايل" أن الأخضر الليموني يجمع بين الطابع الحالم للألوان الباستيل والطابع المصارع للألوان النيون، مشيرة إلى أنه يتبع أجواء البهجة والمرح والإقبال على الحياة من ناحية، كما أنه يمنح المرأة إحساسا بالراحة الفائقة بفضل تصميمه المثقوب جيد التهوية من ناحية أخرى.

وأضافت المجلة بالموضة والجمال أنه يمكن تنسيق الفستان الدانتيل الأخضر مع حذاء فخم للحصول على إطلالة أنيقة أو حذاء رياضي للحصول على إطلالة كاجوال.

ويمكن ارتداء حلي وإكسسوارات في الأنثيين والبدن، بينما ينبغي التخلي عن القلائد؛ نظرا لأن الدانتيل الأخضر يخطف الأنظار ويسرق الأضواء على نحو كاف.

كما يترجع الأخضر الليموني على عرش الألوان في صيف 2020 ليمنح المرأة إطلالة منعشة تخطف الأنظار.

وأوضحت مجلة "إن ستايل" أن الأخضر الليموني يجمع بين الطابع الحالم للألوان الباستيل والطابع المصارع للألوان النيون، مشيرة إلى أنه يتبع أجواء البهجة والمرح والإقبال على الحياة من ناحية، كما أنه يمنح المرأة إحساسا بالراحة الفائقة بفضل تصميمه المثقوب جيد التهوية من ناحية أخرى.

وأضافت المجلة بالموضة والجمال أنه يمكن تنسيق الفستان الدانتيل الأخضر مع حذاء فخم للحصول على إطلالة أنيقة أو حذاء رياضي للحصول على إطلالة كاجوال.

ويمكن ارتداء حلي وإكسسوارات في الأنثيين والبدن، بينما ينبغي التخلي عن القلائد؛ نظرا لأن الدانتيل الأخضر يخطف الأنظار ويسرق الأضواء على نحو كاف.

كما يترجع الأخضر الليموني على عرش الألوان في صيف 2020 ليمنح المرأة إطلالة منعشة تخطف الأنظار.

## كسر ثقافة العيب وقواعد العرف طريق الباحثات عن ميراثهن المنهوب

احترام العادات لم يجلب للنساء إلا الفقر والإذلال والتسول



### نساء أسيرات للفقر

بذلك جلبت العار، وفضلت المال على صلة الرحم.

وأضاف لـ "العرب"، أن هناك قنوات الميراث ضرورية، لأن المرأة بطبيعتها لا تستطيع الحفاظ على أموالها ولا إدارة أصولها المملوكة لها، أو لأن أسرتها ترفض ذهاب الميراث لعائلة زوجها، وبالتالي ترى بعض الأسر حتمية عدم توزيع الإرث بالعدل، طالما أنه ينتقص من الوجاهة الاجتماعية.

وتظل المعضلة الأكبر في لجوء المرأة لمقاضاة أقاربها بسبب الميراث، أن أغلب السيدات في البيئات التي تقدر العادات غير متعلمات، يجهن القانون، وأقصى ما يمكنهن فعله، المطالبة بحقوقهن بالفطرة، وهؤلاء أكثر فئة تتعرض لخديعة كبرى، إذ يتم إجبارهن على البيع للأقارب بأسعار زهيدة، وإذا رفضن يُجرمن من الميراث.

والمثير أن شريحة كبيرة من الذين يجرمون المرأة من ميراثها، هم متدينون وتراهم بواجبهم على أداء العبادات لدرجة أن بعضهم يوظف سمعته كإنسان معروف عنه الالتزام الديني، لتزوير مستندات رسمية ومحاولة تبرئة ساحته قضائيا من جرمان سيدات العائلة من حقوقهن، ويوظف تدينه الظاهر في جلب دعم الأقارب والجيران لموقفه، بزريعة أنه من الصالحين الذين يعصب مخالفتهم شرع الله.

ورأت انتصار السعيد مدير مركز حقوق المرأة، أن لجوء السيدات لرفع دعاوى لحفظ حقوق المحرومات من الميراث شجاعة نادرة، ويتطلب الأمر حملة توعوية مكثفة لتغيير سلبية النساء عند المطالبة بالحقوق لأن الكثير منهن يجهن كيفية الحصول على مستحقاتهن بأقل خسائر.

وأوضحت لـ "العرب"، أنه من الضروري على المنظمات النسائية توفير الدعم الكامل والحماية القانونية للباحثات عن حقوقهن في الميراث، لأن المرأة في هذه الحالة وحيدة ومصابة بالخوف والهلع من استهدافها أو ترميها.

ولفتت إلى أن أسهل الحلول للتغلب على جرمان السيدات من الميراث، أن يتولى القضاء مهمة توزيع المخصصات فور وفاة صاحب التركة لينتهي نهب الميراث باسم العرف.

ويعني ذلك، أن يصبح التوزيع من خلال قيام إدارات الشؤون الأسرية في المحاكم بعد حصر الممتلكات وتسليمها لأصحابها وفق النصوص الشرعية، بحيث لا يكون القرار في يد أرباب العائلات وحسب الأهواء الشخصية أو الأعراف.

أرض الواقع، ومع ارتفاع معدلات الفقر لجأت الكثير من السيدات إلى كسر حاجز الصمت، والتخلي بالشجاعة في مواجهة العرف، والتزم على ثقافة الرضا بالقليل لتجنب الاستهداف.

ويتوقف لجوء المرأة إلى المحكمة لمقاضاة أقاربها بسبب تأخر تسلم ميراثها على مدى جراتها واستعدادها للدخول في معارك حامية مع الأسرة، لأن المجتمع اعتاد توجيه اللوم إلى كل سيدة تستعين بالقضاء لنيل حقه.

ولا يفكر المتحاملون على المرأة المحرومة من ميراثها سوى في طرح أسئلة من قبيل: لماذا اختارت هذا الطريق، وما هي الظروف التي دفعتها إلى الوقوف بوجه أشقائها أمام منصة العدالة؟

وتلتمس الأغلبية الأعداء للرجال، دون اكتراث بالعنصرية التي تعيشها سيدة يفترض أن تكون ميسورة الحال لو تسلمت ميراثها، لكنها تكافح لمواجهة الفقر والحرمان.

وتكمن أزمة من يعتبرون جرمان النساء من الميراث حقا أنهم يتهمون المرأة التي تلجأ إلى القضاء بأنها غير سوية وتستحق القطيعة لأنها لم تحفظ حق الأخوة وصلته الرحم، في حين أن أفعالهم أبعد ما تكون عن الإنسانية وتخطت حدود الجفاء وغلظة القلب.

وعندما أقرت الحكومة عقوبة خاصة على الممتنعين عن تسليم الميراث، اكتفت بالخطوة ولم تلحقها بحملة توعوية لتغيير العادات وضرب الفكر السائد بأن مطالبة المرأة بحقها من الأمور المعيبة بل ضرورة فرضتها العقائد السماوية كافة.

وإن كانت بعض السيدات تجرأن على أسرهن، فإن ذلك لا يعني انتشار ثقافة التمرد على التقاليد، لأن هناك مناطق إذا أقدمت فيها المرأة على مقاضاة أقاربها، فإن دمها قد يُستباح، أو تلجأ الأسرة إلى ترحيلها خارج البلدة وكسر إرادتها.

ولا يزال الميراث في المناطق القبلية والريفية محكوما بالأهواء الشخصية، وغالبا ما يكون على سبيل ترضية المرأة بمبلغ مادي لا يُقارن بحجم التركة، لكنها تكون مضطرة إلى القبول بما يُعرض، خشية أن تعيش باقي حياتها منبوذة من أسرتها.

وقال ياسين متولي، وهو مواطن من جنوب مصر (سوهاج)، ويعمل حارسا لعقار بحي المطرية بالقاهرة، إن "المرأة التي تقاضي عائلتها يجب أن تكون مستعدة لخسارة ما تبقى من حياتها لأنها

تعد محاكم الأسرة المصرية بقضايا غير مألوفة عن المجتمع أبطالها نساء قررن مقاضاة أسرهن للحصول على حقهن الشرعي بعد نفاذ الطرق الودية، وهو ما أثبت عليه منظمات نسائية وجمعيات حقوقية مطالبة باقي السيدات بالقيام بالمثل دون خوف.

وهناك الكثير من النساء لجان إلى القضاء بعد تحطيم القيود والمحرمات التي جعلتهن أسيرات للفقر، في حين أن ميراثهن كفيلا بتغيير حياتهن إلى الأفضل.

وتطبق مصر عقوبة الحبس ستة أشهر، وغرامة مالية تصل إلى مئة ألف جنيه (625 دولارا)، منذ ثلاثة أعوام، على كل من امتنع عمدا عن تسليم الوريث نصيبه الشرعي، وترتفع العقوبة إلى السجن لمدة عام، في حال الإصرار على حرمان الورثة من حقوقهم التي كفلها لهم الشرع والقانون.

ومنذ تفعيل القانون، كانت العادات والتقاليد تقف عائقا أمام تطبيقه على

وقالت لـ "العرب"، إنها لم تجن من ثقافة العيب واحترام العادات والتقاليد سوى المزيد من الفقر والتسول لمقاومة صعوبات الحياة.

وبلغت درجة إذلال السيدة أنها عرضت على أشقائها التكل بمصروفات علاجها إلى حين شفائها مقابل تنازلها عن باقي الميراث، لكنهم رفضوا.

ويعد لجوئها إلى القضاء قرورا تسليمها حقه الشرعي كاملا، شريطة أن تقطع علاقتها بأفراد أسرتها بزريعة أنها جلبت لهم العار وشؤمت صورتهم أمام الناس.

وأضافت أن إختوتها اضطروا لتسليمها الميراث خوفا من عقوبة الحبس والحجر على ممتلكاتهم إلى حين الوفاء بما عليهم من التزامات.

وأبدت استعدادها لتقبل التباعد السري الاجتماعي، لأن تداعياته أقل من القهر والتسول ونهش المرض جسدها واضطرابها إلى جرمان أولادها من مطالبهم أمام قلة الحيلة.

وما أقدمت عليه الأم، ليس حالة استثنائية في بيئة معروف عنها تقديس العادات والتقاليد والأعراف، والتعامل مع مطالبة المرأة بميراثها على أنها ارتكبت جريمة.

أميرة فكري  
كاتبة مصرية

طوال أربع سنوات مضت تحملت سماح إبراهيم، وهي أم مصرية لأربعة أبناء، مرارة الفقر وقسوة الحياة والأم المرض، واضطرت إلى الاستدانة من الجيران والمعارف لتلبية احتياجات علاجها برفقة أبنائها، رغم أنها تمتلك ميراا تقرب قيمته من 500 ألف جنيه (31 ألف دولار)، لكن أشقائها حرموها منه.

واستعانت الأم بالأقارب ليتوسطوا لها عند إختوتها لتحصل على ميراثها الشرعي، وفي كل مرة كان الرد باتي بالرفض، وأحيانا بعرض مبلغ مالي ضئيل على سبيل الترضية مقابل تنازلها عن حقه، لكنها وجدت الترضية لا تكفي لسداد ديونها التي تراكمت. ولجأت إلى القضاء للبحث عن ميراثها المنهوب دون أن تفكر في أن الخطوة سوف تقود إلى قطيعة أبدية مع أسرتها، وليس إختوتها فحسب.

وقالت لـ "العرب"، إنها لم تجن من ثقافة العيب واحترام العادات والتقاليد سوى المزيد من الفقر والتسول لمقاومة صعوبات الحياة.

وبلغت درجة إذلال السيدة أنها عرضت على أشقائها التكل بمصروفات علاجها إلى حين شفائها مقابل تنازلها عن باقي الميراث، لكنهم رفضوا.

ويعد لجوئها إلى القضاء قرورا تسليمها حقه الشرعي كاملا، شريطة أن تقطع علاقتها بأفراد أسرتها بزريعة أنها جلبت لهم العار وشؤمت صورتهم أمام الناس.

وأضافت أن إختوتها اضطروا لتسليمها الميراث خوفا من عقوبة الحبس والحجر على ممتلكاتهم إلى حين الوفاء بما عليهم من التزامات.

وأبدت استعدادها لتقبل التباعد السري الاجتماعي، لأن تداعياته أقل من القهر والتسول ونهش المرض جسدها واضطرابها إلى جرمان أولادها من مطالبهم أمام قلة الحيلة.

وما أقدمت عليه الأم، ليس حالة استثنائية في بيئة معروف عنها تقديس العادات والتقاليد والأعراف، والتعامل مع مطالبة المرأة بميراثها على أنها ارتكبت جريمة.



أسهل الحلول للتغلب على حرمان السيدات من الميراث، أن يتولى القضاء مهمة توزيع المخصصات فور وفاة صاحب التركة لينتهي نهب الميراث باسم العرف